- تقنيات إعداد استشارة قانونية -

كلما تعرف الطالب على حالات عملية ملموسة من خلال التطبيقات في حصص الاعمال الموجهة أدرك ان للنصوص القانونية المجردة أهمية عملية اكيدة، لتتزايد بالتالي قدرته على استيعاب مضمون الأفكار وتثبت تبعا لذلك معرفته النظرية للقانون. ولا تخرج الاستشارة القانونية عن هذا الشكل. فهي تظهر في شكل حادثة او واقعة او مجموعة من الوقائع تكون قد أدت الى نتائج معينة. فيلزم الطالب بتحديد الوضع القانوني الذي احدثته. وهو ما يصقل مواهب الطالب وتمرينه على الفهم العملي للنصوص القانونية. وفي هذا الصدد يلزم تحديد تقنيات حل الاستشارة القانونية.

المبحث الأول: تعريف الاستشارة وأطر افها

يقصد بحل استشارة قانونية تلك الواقعة التي تتضمن عدة احداث تعرض على الطالب من اجل البحث والتدقيق في النقاط القانونية التي تثيرها، ومن ثم إعطاء الحلول المقررة لها على ضوء القانون الوضعي. وتبعا لذلك وجب تعريفها وتحديد أطرافها.

المطلب الأول: تعريف الاستشارة القانونية.

الاستشارة القانونية هي استكشاف رأي القانون بشأن مسألة قد تكون محل نزاع، أو يحتمل أن تكون كذلك، وتكون هذه الاستشارة بطلب من شخص معين أو جهة حكومية أو غير ذلك من رجال القانون لمعرفة حكم القانون في المسألة المطروحة، وتنحصر مهمة المستشار في بيان الحل الذي يكرسه القانون أيا كان مصدر القاعدة القانونية.

وتبعا لذلك فان للاستشارة القانونية طرفين، طالب الاستشارة والقائم بالاستشارة، وهما من مقومات الاستشارة القانونية واهم عناصرها.

المطلب الثاني: أطراف الاستشارة القانونية:

تكون الاستشارة القانونية بين طرفين هما:

أولا: طالب الاستشارة (المستشير)

هو كل من له اشكال حول مسالة ما، فيريد استيضاح وضعها القانوني والاثار او النتائج التي قد تترتب على امر ما او تتفرع عنه، وذلك من خلال سؤال اهل الاختصاص والخبرة في ميدان العلوم القانونية.

وبشكل عام هو الذي يطلب حكم القانون بشأن مسألة معينة، يمكن أن يكون عبارة عن شخص طبيعي أو معنوي.

ثانيا: المستشار

هو من يقدم الاستشارة لطالبها، ويتكفل بتوضيح الراي القانوني بخصوص المسالة او المسائل القانونية المطروحة، وما يتطلبه ذلك من بيان النصوص القانونية المنطقية وتفسيرها وموقف الاجتهاد القضائي منها.

والمستشار القانوني هو الشخص في القانون مثل: الطالب الجامعي المختص في القانون، او الأستاذ الجامعي أو المحامي أو الموثق أو المحضر قضائي او القاضي المتقاعد...

حالات تقديم الاستشارة القانونية:

هي الأوضاع التي تثور بشأنها الاستشارة القانونية: فهناك عدة حالات يجد فيها الشخص الطبيعي او المعنوي نفسه في حاجة ملحة الى استشارة اهل الخبرة القانونية، ومن بين هذه الحالات نذكر مثلا:

-من الحالات الداعية الى طلب الاستشارة القانونية معرفة حكم او موقف القانون بخصوص نزاع حاصل. وهنا تشبه الاستشارة المسالة القانونية التي قد تكون عبارة عن وقائع لنزاع يتطلب حلا، اما الاستشارة فهي الحلول نفسها الممكنة لتلك الوقائع التي حصلت او قد تحصل.

وقد يكون النزاع موضوع الاستشارة الذي يتطلب معرفة حكم او موقف القانون نزاعا من الممكن حصوله مستقبلا. وهنا نكون امام وقائع ثابتة وأخرى تحتملها تطرح أكثر من مسألة وتفترضها وتتطلب أكثر من حل، فيستهدف الشخص الطبيعي او المعنوي تجنب هذا النزاع المحتمل حصوله.

-وقد تطلب الاستشارة القانونية لتجنب ضرر قد يتعرض له طالب الاستشارة من جراء عمل او مجموعة وقائع ينوي القيام به.

-قد يرغب طالب الاستشارة في القيام بعمل او ممارسة نشاط معين، ويريد معرفة الإطار القانوني الذي يريد التحرك ضمنه تحقيقا لمصالحه الشخصية او المهنية، دون تعريض نفسه ومصالحه ومصالح الاخرين للضرر ماديا او معنويا.

-معرفة السند القانوني لحقه، والأصول والإجراءات التي يجب اتباعها لاسترجاع حقوقه(حقه) او المحافظة عليها من أي شكل من اشكال الاعتداء والاستيلاء.

-اذا كان طالب الاستشارة مدعى عليه او مشتبها فيه او متهما او ملاحقا، ويريد معرفة موضوع الادعاء عليه وسنده القانوني والوسائل التي يجب عليه اعتمادها للحفاظ على حقوقه، او يريد تهيئة الدفاع المناسب لرد الادعاء عليه واوجه الاتهام واثارها، او البحث عن سبل لإسقاط الملاحقة بحقه والتخفيف من وقعها على شخصه وماله، او تفادي المساءلة القانونية وتبعاتها القضائية؛ فبإمكانه اللجوء الى المستشار القانوني لالتماس بعض السبل القانونية المتاحة لتحقيق مطالبه وآماله.

المبحث الثاني: منهجية إعداد الاستشارة القانونية

لإعداد الاستشارة القانونية وجب إتباع المراحل التالية:

المطلب الأول: المرحلة التحضيرية

يستخرج فيها الطالب من الاستشارة المعطاة له الوقائع والمشكل القانوني

-أولا: الوقائع

تتمثل الوقائع في مختلف العناصر المشكلة للنزاع و التي يترتب عليها آثار قانونية تتمثل في الحقوق والالتزامات، ويكون مصدرها العقد أو الإرادة المنفردة أو العمل غير المشروع أو القانون، و كما يدخل في مفهوم الوقائع مختلف الإجراءات التي تمت أمام الجهة القضائية في حالة رفع دعوى قضائية، و هذا بداية من يوم رفع الدعوى إلى غاية يوم صدور الحكم، و تتمثل الإجراءات مثلا في ذكر المحكمة التي رفع أمامها النزاع و ذكر تاريخ الجلسات وأهم الوثائق التي تم تقديمها للقاضي، و يوم تقديم شهادة الشهود، و يوم صدور الحكم و مضمونه، وكذلك تاريخ استئناف الدعوى. كما يمكن للمستشار أن يطلب إيضاحات من المستشير تساعده على الكشف عن الرأي القانوني السليم.

بعد تحديد نطاق الوقائع، يستخلص المستشار النقاط التي تستحق المعالجة ويبين النتائج المترتبة عليها إذا كانت موجودة. وهنا يحدد المسائل القانونية التي يطلب بيان رأي القانون فيها بالاستعانة بمصادر القاعدة القانونية التي كرسها المشرع، إذا كان غامضا يمكن أن يفسره بما يراه الفقه والقضاء في هذا الشأن. وإذا كانت القاعدة القانونية محل خلاف بين الفقه والقضاء يتعين عليه أن يشير إلى ذلك ويحدد التفسيرات والاجتهادات المختلفة مع بيان الرأي الراجح ويمكن له أن يعطي رأيه الشخصي.

-ثانيا: المشكل القانوني

يتم استخراج المشكل القانوني عن طريق إعادة صياغة سؤال المستشير بكيفية قانونية فالحالة الأكثر بساطة هي التي يكون فيها السؤال، مشكلا من مصطلحات قانونية. مثال :هل يمكن إبطال هذا العقد؟ هل يمكن المطالبة بإلغاء القرار التأديبي؟ هل يمكن مقاضاة مسؤول الشركة؟

وهذا عن طريق تكييف الوقائع التي يشملها تساؤل المستشير تكييفا قانونيا وذلك بهدف تحديد أهم النصوص القانونية التي تعالج هذه المسألة، فإذا كانت الاستشارة تتعلق بنزاع عرض أو يحتمل عرضه على القضاء يكون السؤال المطروح هو مدى نصيب القضية من الكسب والخسارة وبالتالي الاحتمالات التي قد ينتهي إليها النزاع أمام القضاء، أما إذا كانت الاستشارة مطلوبة خارج أي نزاع قضائي فيتوجب تحديد الأوضاع القانونية التي يرغب طالب الاستشارة الوقوف عليها.

المطلب الثاني: المرحلة التحريرية

بعد الانتهاء من تحديد عناصر الاستشارة القانونية من قبل المستشار القانوني تأتي مرحلة وضع خطة أو تصميم للاستشارة القانونية والتي يجب أن تتضمن المقدمة والعرض والخاتمة.

أولا: الخطة

وذلك عن طريق تقسيم موضوع الاستشارة إلى عناصر متسلسلة ومترابطة وفق خطة منهجية معبرة.

ثانيا: المناقشة: تتم مناقشة موضوع الاستشارة عن طريق التعرض إلى العناصر التالية:

1-: المقدمة

تكون عن طريق الإحاطة بالموضوع بصورة مختصرة، حيث يبرز المستشار موضوع الاستشارة في إطار المبدأ القانوني المنظم لموضوع النزاع، وبعد ذلك يقوم بإعادة ذكر وقائع النزاع بأسلوب قانوني وتنظيم الوقائع بكيفية متسلسلة ومترابطة مع إظهار أطراف النزاع بكيفية واضحة، وبعد ذلك يطرح المستشار المشكل القانوني بالكيفية التي سبق بيانها في المرحلة التحضيرية.

2-: صلب الموضوع

تتطلب الإشكالية المطروحة دراسة تحليلية معمقة وهذا لإظهار مختلف الحلول التشريعية والفقهية والحلول التي توصل إليها الاجتهاد القضائي بشأن الموضوع محل الاستشارة، ويتم ذلك عن طريق وضع خطة ملائمة تجمع كل العناصر السابقة الذكر، ويجب احترام أصول المنهجية في هذا الصدد، سواء من حيث الشكل أو الموضوع.

3-: الخاتمة

تخضع خاتمة الاستشارة القانونية إلى نفس الأحكام السابق بيانها في أجزاء البحث العلمي، حيث يضع المستشار خلاصة بحثه مجيبا على طلب المستشير بصورة مختصرة.